المصدر: اللواء اللبنانية
التاريخ : ٢٠ اغسطس ٢٠٠٥

من ينقل البلاد الى ساحات المواجهة والتبشير بالخراب بعد صدور تقرير اللجنة الدولية؟!
الخائفون من كشف حقيقة اغتيال الحريري بدأوا بالتحرك للتشكيك بمصداقية ميليس

كتب محرر الشؤون الأمنية:

تصاعدت في الآونة الاخيرة وتيرة الحديث عن الاستحقاق اللبناني والدولي القادم الداهم و هو تقرير لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري و ما سينجم عنه من نتائج على كل الصعد المحلية والعربية والدولية.

ولئن استمر رئيس اللجنة القاضي ديتليف ميليس وفريقه في اتباع سياسة السرية والكتمان، وفي التعاطي الايجابي بحده الادنى مع الاعلام، فإن الخائفين مما قد يتضمنه التقرير اخذوا يقولونه ما لم يقله ويؤولون ما يصرح به على هواهم وبما يخدم غاياتهم.

وقد دفعهم هذا الخوف الى التشكيك باللجنة وبصدقيتها وبطريقة تحقيقها، وصولاً الى استقراء مسبق لاستنتاجاتها ولاتهامها بالعجز عن تحديد هوية الجناة، والاستعاضة عن تقصيرها باستقراءات سياسية بما يرتأيه الغرب وتهواه الولايات المتحدة، ويخلصون الى ان نشر التقرير الدولي سوف يؤدي الى نتائج سلبية تؤثر على "المصالح اللبنانية العليا".

لكن الرأي العام اللبناني لا يمكن خداعه بمثل هذه التسريبات المعروفة المصادر، فكيف بالرأي العام الدولي الذي ينظر الى الجريمة على انها "جريمة العصر" وانها نفذت بأسلوب سفاحي القرن الماضي وبأنها تحد سافر لآمال الشعب اللبناني ولتوجهات المجتمع الدولي.

التنسيق بين اللجنة الدولية والقضاء اللبناني

مصادر قضائية مطلعة ردت على بعض الاسئلة التقنية "دون المساس" بسرية التحقيق كما سبق وتعهدت لميليس، فأفادت ان القضاء اللبناني المختص مطلع على ما يكفي ومواكب لمجريات التحقيق الدولي، لكن جهات متضررة ادعت ان القضاء اللبناني ليس "في الصورة الكاملة" طالما انه لم يسرب لها بعض المعلومات كما تعودت ان تتزود من الجهات القضائية السابقة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

كما دافعت هذه المصادر عن تحقيق ميليس بأنه اذا اكتفى، كما يدعون، باكتشاف كيف اغتيل الرئيس الحريري دون تحديد هوية الجناة والاستعاضة عن هذا التقصير بتوجيه اتهامات وافتراضات سياسية، فإنه بذلك لن يتميز عن تقرير لجنة

التقصي التي رأسها فيتزجيرالد.
واكتفت هذه المصادر بالقول إن تحقيقاً يجريه مائة خبير او يزيد بصلاحيات موسّعة ليس كاستنتاجات لجنة مؤلفة من بضعة خبراء لا يتمتعون الا بصلاحية التقصي والاستماع "لمن يرغب". (انتهى كلام المصادر القضائية).
التشكيك بطريقة التحقيق وبسلامته
اما استغلال اللغط الذي دار حول طريقة التفجير فوق الارض او تحتها والعودة من جديد الى فرضية "ابو عدس"، والى الاصرار على تحميل "قوى 14 آذار" مسؤولية تضليل التحقيق وليس اولئك الذين أزالوا معالم الجريمة من مكان الانفجار، فهو كلام عفا عنه الزمن وحسمه التحقيق وبات من الواضح ان المقصود بإثارته هو تبرئة أركان النظام الامني السابق وإبعاد التهم عن قيادات الاجهزة الامنية السابقة وإلصاقها بأي فريق من فرق الجريمة المنظمة المنتشرة في انحاء العالم "برسم الايجار".
وليس ادل من نية ذر الرماد في عيون الرأي العام اللبناني سوى اعتماد تلك العبارات المشككة التي تدس في الاعلام حول "ملابسات" تعيين ميليس دون سواه رئيساً للجنة، وحول "الضجة" التي أثيرت بسبب نقل سيارات موكب الرئيس الشهيد من ساحة الانفجار، وحول "خبرية" رمي قطع من سيارة ميتسوبيتشي في حفرة الانفجار، فصار المنكر معروفاً والمعروف منكراً..
وقد بات هذا الاسلوب الذي طالما اعتمدته اجهزة النظام الامني السابق غير مستحب وغير مقبول ويصعب على الرأي العام هضمه مهما ردد عليه.
من الذي يهدد المصالح اللبنانية العليا وأمن البلاد؟
على ان أخطر ما تسوقه مثل هذه التسريبات هو ذلك التهويل وتلك التهديدات المقنع منها والسافر، اذ صار ميليس هو لب المشكلة وتقريره هو الذي سيجر البلاد الى الخراب، وليس

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اولئك القتلة الذين تجرأوا على أعلى السلطات واستهدفوا السلم الاهلي.

فيجزمون بأن التحقيق الدولي صار مطية لسياسة الغرب والولايات المتحدة وبأنه يهدف الى جعل الساحة اللبنانية ساحة حروب ومواجهات ونسوا وتناسوا انهم هم الذين حوّلوا ساحات البلاد وشوارعها الى ساحات صراع ونزاع وبرعوا في إسقاط الحكومات بشتى الوسائل والاساليب، حتى الدواليب، مغتنمين فرص الخلل السياسي التي خلقوها لقضم السلطات والصلاحيات تباعاً.

وتزداد التصريحات والتلميحات وقاحة حين يقترحون على قادة البلاد وعلى اهل الفكر والرأي ان يستعدوا منذ الآن الى فرز ما يقبلون وما يرفضون من تقرير اللجنة الدولية "حفاظاً على امن لبنان واستقراره الداخلي". اي انهم يطالبون المظلوم بتقديم المزيد من التنازلات من حقوقه ليؤمن للجناة الامن والنجاة.

من الذي يقف وراء هذه التسريبات؟

لم يعد خافياً على احد من الذي يقف خلف هذه التسريبات وفي ذلك اكثر من دليل واكثر من حجة.

كما بات الدافع لهذه التسريبات معروفاً: إن هو الا الخوف مما قد يطالهم بنتيجة هذه التحقيقات فيعمدون الى التستر وراء دولٍ او احزاب او طوائف، "فيكبّرون حجرهم" الى حد التهويل بربط مصيرهم بمصير البلاد.

لكن ما يلفت من هذه المحاولات ليس محتواها فقط بل ما تشيره الينا بأن "رأس الافعى" لا يزال سليماً وبأن بعض مخلفات النظام الامني السابق لا تزال فاعلة وبأنها لا تزال مصرة على القيام بأدوارها التحريضية المعتادة التي ادى بعضها الى التحريض على قتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

إن في استمرار اصدارهم مثل هذه الحملات لدليل جازم على ان السلطات اللبنانية الحالية متساهلة في حماية سلمها الاهلي لا بل متراخية عن لجم الذين ادخلوا البلاد في متاهة استغرقت خمس عشرة سنة ولما تتعافى منها بعد، بدلاً من وضع مثل هؤلاء اما في السجون او في الإقامة الجبرية ومنعهم من تخريب البلاد مجدداً.

كيف سيواجه لبنان الاستحقاق القادم والداهم؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

من يجرؤ بعد الذي جرى على تغطية الحقيقة وتوريتها؟ ومن الذي يغامر بأن يبقى لبنان اذا كان مسلسل القتل سيستمر؟ واذا اظهرت الدولة واجهزتها عجزاً عن وقفه ومحاسبة مرتكبيه؟
اية دولة تجرؤ على تغطية المجرمين بعد هذا الصدى السيء والمفجع للجريمة؟ وبعد ان قرر المجتمع الدولي التحقيق معهم ومحاكمتهم؟
هل يمكن لدولة عربية او إسلامية بعد الذي حصل ان تبرر هذه الجريمة النكراء او تضرب عرض الحائط بنتائج التحقيق؟
هل يمكن لحزب او طائفة في لبنان ان يجاهرا في الدفاع عن عصابة من المجرمين؟ وهل بإمكان مسؤولي ذلك الحزب او تلك الطائفة ان يتحملوا التبعات الخطيرة والسوداء التي قد تلطخ تاريخهم ومستقبل اولادهم في لبنان وخارجه لسنوات وسنوات؟
هل يمكن لأي رئيس عربي او مسؤول حزب ان يتراجع عن كلامه الطيب في رثاء الرئيس الحريري او ان يستبدل استنكاره

السابق للجريمة الفظيعة باستنكار ما قد يصدر عن لجنة التحقيق دفاعاً عن المجرمين؟
الانظار كلها مشدودة صوب ما ستخلص اليه لجنة التحقيق الدولية:
مصداقية اللجنة على المحك ومصداقية المجتمع الدولي الذي وعد بكشف الحقيقة وكذلك مصداقية ايران المسلمة وسوريا العروبة والمملكة العربية السعودية الشقيقة والصديقة والمحبة الى الرئيس الشهيد.
على المحك ايضاً مصداقية لبنان الدولة والرغبة الصادقة والقادرة على بناء نظام ديمقراطي حرّ وعادل وآمن.
مصداقية القضاء اللبناني باتت معلقة بحبلها الاخير بعد بدعة القاضي فهد التي هدمت ما صدعته فتاوى عضوم، فهل يتحرك القضاة النزيهون على كثرتهم للدفاع عن شرف مهنتهم ورسالتهم السامية؟
رؤساء البلاد على المحك قديمهم وجديدهم: خطاب القسم يحتضر وإنقاذه رهن بحركة شجاعة من صاحبه، ووعود رئيس المجلس النيابي استحقت وبيان الحكومة الوزاري قد يصبح عرضة للسخرية اذا ميّعت القضية وتوصلنا بعد صدور نتيجة التحقيق الى قضية كبيرة بأسماء واضحة لكن بلا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

موقوفين ولا متهمين. فتكون الدولة قد أطلقت بيدها رصاصة الرحمة على هيبتها وعلى مصداقيتها. ويصبح التنحي حكماً وقسراً لا منّة ولا اختيارا.

مقابل مصير الوطن وبعد استشهاد اهم الرؤساء لم يعد لأي شخص اعتبار فوق الوطن وفوق مصير شعب بأسره، ولم يعد لمتهمين حصانة مهما علت رتبهم العسكرية ومهما بلغت مراتبهم السياسية.

نوابنا الكرام على المحك: عشرة منهم كفيلون بهزّ عروش اركان الدولة جميعاً اذا ما ظهر عجز بعضهم او تآمره. والقانون فوق الجميع كما يردد للرئيس لحود دائما، وتطبيق قانون محاسبة الرؤساء كفيل بإحقاق الحق وتصحيح المسار.

مصداقية القوى المسلحة والاجهزة الامنية الجديدة على المحك ايضاً وهي امام امتحان ليس بالهيّن اذ ربما كان عليها عما قريب ان تثبت اما انها خط جديد بدم جديد او انها امتداد للنظام البوليسي القديم. فهل ستملك الجرأة على متابعة التحقيقات من حيث انتهت لجنة التحقيق الدولية وهل ستداهم وتوقف المشتبه بضلوعهم في الجريمة ام تداهم المخابئ بعد ان يفر منها المطلوبون؟

مصداقية الاعلام اللبناني على المحك ايضاً وايضاً لأن بعضه

لا يزال ينقل "بأمانة" ما يريده اركان النظام الامني السابق ويتبناه وكأنه لا يزال يعيش رعب الايام السالفة وخوفه من عودتهم واستمرارهم في سياسة الابتزاز والتهديد.

مصداقية جماهير 14 آذار هي ايضاً قيد التفحص والمراقبة اذ ان هناك من يراهن على ان حركة 14 آذار "طفرة" انتهت ولا يمكنها ان تتكرر لأن الناس قد أدوا ما عليهم بالتظاهر والحشد ثم انتخبوا ممثلي 14 آذار نواباً ويبقى على عاتق السياسيين فقط إتمام المسيرة من دون الجماهير وفي ذلك معنى خطير مؤداه ان الناس عادوا ليقفوا على الحياد بين النظام الديمقراطي المنشود وبين النظام البوليسي "الكامن والمتحفز للعودة". فأي مستقبل ينتظر الشعب؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الكل مسؤول وكلّ مسؤول في مجال اختصاصه وعمله وموقعه.

وإذا صحّ ما يردده رجال السياسة ووسائل الاعلام ان نتيجة التحقيق تؤدي الى انفجار اشد فتكاً من الانفجار الذي أودى بحياة الرئيس الحريري فإن على الشعب اللبناني ان يستعد ليس بتخزين المواد الغذائية هذه المرة بل بالوقوف، مرة جديدة، صفاً واحداً بمسلميه ومسيحييه، بمتظاهري ساحتي الشهداء ورياض الصلح معاً، كما تعهد خطباؤهما، لإحقاق الحق وللمطالبة بالإسراع في تطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

وإلا فإن النظام الامني البوليسي عائد وبقوة وبقسوة هذه المرة وسوف يكون التوقيف والتنكيل والقتل اشد وأعمّ ولن يستثنى احد، واذا تراخت الجماهير وسهّلت له العودة الى الحكم فإنه لن يسمح لا بمظاهرة ولا بحشدٍ ولا بتصريح ولا بتلميح وسيبيع ويشتري لبنان واللبنانيين حتى يسترضي القاصي والداني من كل قوى العالم.

ليس القاضي ميليس هو الذي سينقل البلاد الى ساحات المواجهة والمعارك بل اولئك الذين اغتالوا الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه ومن بعدهم.

لقد استشهد الذي لو بقي حياً لسامحهم ولعفا عنهم مقابل ان يدعوا البلاد لشأنها والسياسة لأهلها، لكنهم خافوه فكرهوه فقتلوه.

وغداً موعد لبنان مع الحقيقة فهل يكون ميليس على مستواها؟ وهل يكون لبنان على مستوى المسؤولية؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية